الأبعاد المجتمعية للعملية التعليمية بشمال سيناء

(دراسة تحليلية)

إعداد

أ.د / نادية حسن السيد
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

د / رضا سيد هاشم
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

د/ ولاء محمود عبد الله
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

أحمد حمدى عبد الرحمن

الأبعاد المجتمعية للعملية التعليمية بشمال سيناء
دراسة تحليلية

إعداد

أ.د / نادية حسن السيد — أستاذ أصول التربية — كلية التربية – جامعة بنها

د / رضا سيد هاشم — مدرس أصول التربية — كلية التربية – جامعة بنها

د/ وفاء محمود عبد الله — مدرس أصول التربية — كلية التربية – جامعة بنها

أحمد حمدى عبد الرحمن

ملخص البحث

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة الأبعاد المجتمعية للعملية التعليمية بوسط سيناء ومدى انعكاساتها على الأوضاع التربوية بها حيث استخدم الباحث المنهج الوصفى مستعينا ببعض ادواته العلمية لجمع المعلومات، حيث توصلت الدراسة إلى تراجع العملية التعليمية بوسط سيناء عن تحقيق أهدافها بفعل ما يحيط بها من أبعاد مجتمعية انعكست بشكل واضح على مستوى أدائها وكفاءتها بالسلب، واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات للتغلب على تلك الأوضاع المجتمعية وسبل علاجها

Summary

The present study aims to know the societal dimensions of the educational process in central Sinai and the extent of its impact on the education of the situations where the researcher used the descriptive method with the help of some scientific his tools for gathering information, and the study found the educational process in central Sinai retreat from achieving its objectives by what surrounded by societal dimensions reflected clearly the level of performance and efficiency in the negative, and concluded the study a number of recommendations to overcome those societal conditions

مقـــدمـــة :

يحتل النظام التعليمي في الدول المتقدمة، والنامية مكانة خاصة يتفق على أهميتها كافة علماء التربية والاقتصاد والاجتماع، وغيرهم وتنتج هذه الأهمية من قدرة هذا النظام على إحداث التغيرات التي ينشدها المجتمع في مكونات بنائه الديموجرافية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى قدرة هذا النظام أيضا على إرساء القيم الاجتماعية، والارتقاء بمستوى العلاقات التي تربط الفرد بالمجتمع .[١] ومن ثم فلا ينبغي أن يكون التعليم ملائما للبيئة والموارد فحسب بل ينبغي أن يكون ملائما أيضا للثقافة والنظم الاجتماعية المحيطة به من عادات وتقاليد وقيم سائدة يجب تضمينها فى فلسفة التربية

وعليه بات من الضرورى تطوير النظم التربوية فى ظل ما تشير إليه مؤشرات الوضع الراهن فى مصر أن التعليم يمر بأزمة حقيقة على كافة المستويات وفى كل المراحل والنوعيات، بما تجعله عاجزا عن القيام بأدواره المأمولة حاضرا ومستقبلا[٢] لدرجة أن التربية انشغلت بمقدار ونوع المعارف التى تقدمها المدرسة ،وتحديد المستوى المعرفي الذي يناسب القدرات والأعمار، لكن ظلت التحديات قائمة حول الكم والكيف في المعارف والمعلومات وصعوبة قياس مستوياتها وفق حاجات التنمية[٣]

وإذا كان ذلك الإصلاح ضرورة لكل مجتمع فالمجتمعات البدوية هى الأولى به نظرا لاختلاف ما بها من أبعاد مجتمعية كان لها انعكاساتها الخطيرة على التربية بخلاف باقى المجتمعات الأخرى، باعتبار أن التربية تختلف باختلاف الأنماط المجتمعة المتعددة والمتمايزة في المجتمع الإنسانى وباختلاف المحيط الثقافي السائد فى كل نمط مجتمعي وباختلاف التوجه الايديولوجى والسياسي للمجتمع نفسه وظروف المجتمع البيئية [٤] .

ولما كانت تلك المجتمعات تعانى من العزلة فى كافة جوانبها "حيث إن فرص اتصال التجمعات البدوية بالعالم الخارجي محدودة إلي حد يمكن معه تصور نسق علاقاتهم وبنيتهم الاجتماعية في معزل عن الجماعات المجاورة، فالعزلة (سواء المكانية أو الحضارية) تكون هي الطابع المميز للبداوة، بحيث يمكن اعتبارها (اى العزلة) احد أسباب ظاهرة البداوة وأداه

تأصلها في آن واحد" [٥] فإن هذه العزلة الحضارية قد فرضت على تلك المجتمعات عزلة تربوية أيضا عن كافة المتغيرات والتطورات الحادثة خارجها، لدرجة رفض كل ما هو غريب عنها.

ولعل هذا ما جعل التربية اللارسمية بالمجتمع البدوى بمثابة وسيلة لضمان بقائه واستمراره، فهو يعتمد عليها لنقل ميراث المعارف و التجارب والقيم الأخلاقية والروحية، ونمط حياته، حيث تؤدى الدور الأساسى فى المحافظة على البناء الاجتماعي ونقله عبر الأجيال المختلفة [٦] وهو ما ساهم فى علو شأن التربية غير الرسمية بتلك المجتمعات على حساب نظيرتها الرسمية وهو ما أشارت إليه دراسة دعبس:١٩٩١ [٧] من كون التربية غير الرسمية فى تلك المجتمعات تفوق التربية الرسمية، فالبدو يعتبرون التربية غير الرسمية هي إعداد للحياة وأن العلم في الرأس وليس في الكراس على – حد تعبيرهم –، كما أنهم ينظرون إلي التعليم على انه استهلاك للموارد والإمكانيات أكثر منه استثمارا بعيد المدى، خاصة وان التنشئة الاجتماعية فيها تغرس فى الأبناء مختلف أنماط السلوك التي تراها مناسبة وتتماشي مع القيم والعادات والأعراف السائدة في المجتمع.

بل يزداد تفاقم تلك المشكلات بالمجتمع البدوى بوسط سيناء لما ينفرد به عن غيره من كثير من الخصوصيات بحكم موقعه الجغرافي وظروفه الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، والتي تؤثر فى العلاقات الاجتماعية والرقابية، وقد جعلت منه مجتمعا منفردا في الظروف التي أحاطت به [٨] مما كان له اكبر الأثر بالتالى على كافة الأوضاع التعليمية بتلك المناطق كما أشارت إليه عدد من الدراسات لتراجع التربية الرسمية به عن الدور المرسوم لها، وهو ما أشارات إليه دراسة جولنار:٢٠٠٩ [٩] من عدم قدرة التربية الرسمية بوسط سيناء بإمكاناتها المتاحة (من حيث المبانى والتجهيزات والكادر التعليمى والإدارى) عن الوفاء بالمطالب التربوية لها، كما أكدت دراسة رزق بديوى:٢٠٠٤ [١٠] على تدنى مستوى التربية الرسمية بتلك المناطق؛ نتيجة لسوء توزيع الخدمات التعليمية فيها، والعزلة بين المدرسة والمستويات الإدارية الأخرى، وتعذر عمليات المتابعة والإشراف والتوجيه.

الأمر الذي دفع الباحث لإجراء الدراسة الحالية عن مشكلات التعليم بالمجتمع البدوى بوسط سيناء، لما يتسم به مجتمع الدراسة عن غيره بالعديد من الخصوصيات .

تحديد المشكلة وتساؤلاتها:

مما سبق، تتبلور مشكلة الدراسة فى تحليل ما تتعرض له الأوضاع التعليمية بالمجتمع البدوى بشمال سيناء – والمعروف بوسط سيناء – من مشكلات في ضوء الأبعاد المجتمعية لتلك المناطق الصحراوية .

وتتطلب دراسة هذه المشكلة الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ما الأبعاد المجتمعية للعملية التعليمية بوسط سيناء ؟
- ما واقع العملية التعليمية بوسط سيناء ؟
- ما الانعكاسات المجتمعية على الأوضاع التعليمية بوسط سيناء ؟
- ما أهم التوصيات لعلاج ما تتعرض له العملية التعليمية بوسط سيناء من مشكلات وسبل حلها ؟

أهداف الدراسة :

- التعرف على الأبعاد المجتمعية الحاكمة بوسط سيناء .
- التعرف علي واقع العملية التعليمية بوسط سيناء .
- التعرف على أهم الانعكاسات المجتمعية على العملية التعليمية بوسط سيناء.
- التعرف على أهم التوصيات الممكنة لعلاج ما تتعرض له العملية التعليمية من مشكلات مجتمعية .

أهمية الدراسة :

- تتضح أهمية الدراسة فى ضوء ما تشير إليه بعض الدراسات من ضرورة إجراء دراسات تتعلق بجوانب التنمية المختلفة على ارض سيناء، على أن تكون الأولوية

للجوانب التعليمية والثقافية، نظرا للفجوة الكبيرة التي تفصل بين سكان محافظة شمال سيناء وباقي سكان مصر فى هذه الجوانب[١١].هذا بالإضافة إلى ما تعانيه المناطق الصحراوية بها خاصة وسط سيناء،من ارتفاع نسب الأمية و زيادة الفاقد من التعليم وتدنى السلم التعليمى تبعا لذلك، بما ينذر بتخلف المجتمع عن سبل التقدم والانفتاح على العالم الخارجى .

- نحن بصدد الحديث عن مشكلات المعلم بوسط سيناء، لما يحتله هذا القطاع من أهمية خاصة، إذ تبلغ مساحته الكلية ما يقرب من ٨٠% من إجمالي مساحة شمال سيناء، كما يحتوي علي ١٨% من إجمالى مدارس التعليم قبل الجامعي، تفتقر للعديد من الاحتياجات الأساسية للعمل التربوى بما ينعكس بالتالى على كفاءة وفاعلية العملية التعليمية فى القيام بواجباتها على النحو المطلوب .
- انه فى حدود علم الباحث لم تجر أبحاث على هذا القطاع الهام بوسط سيناء بشان تحليل الأوضاع التعليمية فيها ومدى اختلافها باختلاف الأبعاد المجتمعية لها، ومن ثم فإننا في حاجة ماسة إلي مثل هذا النوع من الدراسات المبكرة لمناطق لم تنل حظها من البحث والدراسة على الوجه الأكمل بعد .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام المنهج الوصفي من كونه يعد انسب المناهج تحقيقا لأهداف الدراسة حيث يتيح للباحث إمكانية رصد وتحليل الأبعاد المجتمعية ومدى انعكاسها على الأوضاع التعليمية بتلك المناطق الصحراوية واقع العملية التعليمية، حيث استعان الباحث بمختلف أساليب وأدوات المنهج من الدراسات المسحية والإحصائية والملاحظات بأنواعها والمقابلات المفتوحة لتحقيق أهداف الدراسة .

مصطلحـــات الـــدراســة

الأبعـــاد المجتمعيـــة :

تعرف إجرائيا وفق الدراسة الحالية بأنها مجموعة العوامل والمتغيرات البيئية والتاريخية والأمنية والاجتماعية والتنموية لمجتمع وسط سيناء، والتي تشكل الهيكل البنائى للمجتمع، ومدى تأثيرها على العملية التعليمية

ويمكن عرض محاور البحث كما يلى :

المحور الأول: الأبعاد المجتمعية للعملية التعليمية بوسط سيناء

يلاحظ اثر الأبعاد المجتمعية على العملية التعليمية بوسط سيناء فى ظل ما تتسم به من خصوصيات واختلافات عن غيرها من المناطق الأخرى يمكن عرضها بإيجاز فى ضوء عـدد من العوامل من أهمها :

أولا : البُعـــد البيئـــى :

تتسم وسط سيناء بأوضاع بيئة كان لها اكبر الأثر على كافة مناحى الحياة بها خاصة ما يتعلق بأوضاعها الجغرافية والديموجرافية التى تتسم بها كما سيتم توضيحه كالتالى :

١-البُعـــد الجغـــرافى :

أ) مـــن حيـــث المـــوقـــع :

تقع وسط سيناء جنوب محافظة شمال سيناء، وتشغل مساحة ٢١٦٥٦ كم٢، اى بنســبة ٧٩% من اجمالى مساحة المحافظة، ويسكن بها ٣٤٢٤٠ نسمة اى بنسبة ١٢% مــن اجمــالى سكان المحافظة، ويحدها من الشمال جميع المراكز الساحلية وهى بئر العبد والعريش والشــيخ زويد ورفح، ومن الغرب محافظتي الإسماعيلية والسويس، ومن الشرق الحدود الدولية مع ارض فلسطين التاريخية، ومن الجنوب محافظة جنوب سيناء، و تنقسم وسط ســيناء إلــى مركــزين إداريين أساسيين هما مركز الحسنة الذى يقع شمالا ومركز نخل الذى يقع جنوبا [١٢].

ب) من حيث التضاريس:

تمثل وسط سيناء إقليما هضابيا إذ تعتبر من أكثر مناطق سيناء وعورة وصعوبة في التضاريس،" حيث تشتمل على هضبتين كبيرتين – هضبة التيه وهضبة العجمة – يتراوح منسوبهما بين ٥٠٠-١٥٠٠ متر"[١٣]،ويتخللهما مجموعة من الجبال العالية والوديان التي تتعد مجراها فى أكثر من اتجاه أبرزها وادى العريش [١٤]

ج) من حيث المناخ:

يميل مناخ وسط سيناء إلى التطرف، فقد تنخفض الحرارة في الشتاء مثلا إلى ما تحت درجة الصفر في المناطق الداخلية وبالذات المناطق الأكثر ارتفاعا[١٥]، وترتفع في الصيف لتصل إلى أعلى معدلاتها في النهار، وتنخفض ليلا [١٦] كما تتعرض وسط سيناء بالرغم من كونها اشد أجزاء شبه الجزيرة جفافا إلى السيول الجارفة والأمطار الرعدية في فصلى الخريف والربيع وعلى الأخص في سلاسل الجبال الجنوبية[١٧] هذا بالإضافة إلى العواصف والكثبان الرملية والتي تنشط بصورة فصلية على مدار العام بما تحمله من رمال متحركةوأتربة ناعمة بشكليستحيل معه الرؤية حتى ولو لأمتارقليلة وبصورة ينتج عنها خسائر فادحة فى الأبنية والمنشات والطرق وحركة النقل والمواصلات [١٨].

٢ – البُعد الديموجرافى :

تعانى البيئة الصحراوية بوسط سيناء من مناطق تخلخل سكاني، أو كثافة سكانية بالغة الانخفاض يمكن تفسيرها فى ضوء عدد من الأبعاد التى يمكن توضيحها كالتالى :

أ) العوامل البيئية والموارد الاقتصادية:

حيث يتأثر البدو أولا وقبل كل شيء بتلك العوامل البيئية كالمناخ والتضاريس ونوع التربة والأمطار وطرق المواصلات، والتى تنعكس بالتالى على تركيبهم وتحركاتهم وهجرتهم أو استقرارهم[١٩]. وهو ما يتجلى من حرمان تلك المناطق من وجود موارد مائية دائمة بها كأحد مقومات الحياة وعماد إنشاء المجتمعات العمرانية، فضلا عن عدم وصولها ترعة السلام بعد " بالإضافة إلى محدودية آبارها وصعوبة الانتفاع بها "[٢٠] كذلك عدم وجود اى من أنشطة الصيد

باعتبار أنها منطقة مغلقة لا يوجد بها اى امتداد بحرى، حرمها من اى من تلك التجمعات العمرانية القائمة عليها مما ترتب عليه بالتالى الهجرة الموسمية بين الحين والأخر للسكان بحثا عن المراعى والكلأ منها إلى البيئة الساحلية(٢١).

ب) التقسيمات الإدارية:

تعتبر التقسيمات الإدارية ذات اثر واضح في توزيع السكان، وتباين الخريطة السكانية بوسط سيناء، حيث تقتصر على مركزين إداريين فقط هما (الحسنة ونخل) في مساحة تناهز ٧٩% من مساحة المحافظة مع كونها منطقة صحراوية (صعبة السطح والتضاريس) وهو ما ساهم في تدنى الأنشطة التنموية وتقليص الخدمات المتاحة بها خاصة ما تشهده من تراجع فى شبكات الطرق والمواصلات بما لها من دورا كبيرا في العمران البشرى واحد أهم شرايين الحياة الاقتصادية، جعل معظم إن لم يكن الغالبية العظمى من المهاجرين الوافدين لشمال سيناء من مختلف محافظات الجمهورية يتوجهون إلى البيئة الساحلية دون الصحراوية بوسط سيناء والتى لا تجتذب الكثير منهم(٢٢).

ج) قصور عمليات التوطين:

يلاحظ أن قصور عمليات التوطين فى شمال سيناء كان له أثره فى تبعثر السكان وعدم استقرارهم وارتحالهم بين الحين والآخر، بما يحول دون وجود تجمعات أو بؤر سكانية يمكن إن يبنى عليها في إنشاء مدن أو قرى عمرانية جديدة، حيث إن التجارب السابقة في توطين البدو لم تحقق المستهدف منها، على الأقل على نحو مقبول...، ولعل ذلك راجع إلى عدد من العوامل أهمها(٢٣):

- عدم وجود إستراتيجية عامة لعمليات التوطن المختلفة تحدد أغراضها والمستهدف منها ومراحل التحقيق منها وإجراءاتها.
- نقص الدراسات – الاجتماعية والاقتصادية – خاصة التحضيرية للتوطين والاقتصار على رؤية وخبرة بعض رجال الإدارة والتنفيذيين ممن لا دراية علمية لهم بتعقيدات التوطن.

- المستوى الواضح من العنف بل والقهر التى أنطوى عليها أسلوب التوطين عن اقتناع خاطئ بأنه الوسيلة الناجحة لتحقيق المطلوب.
- النقص الواضح فيما أمكن توفيره من متطلبات تحقيق التوطين من (فرص عمل – البنية الأساسية – الخدمات الاجتماعية الرئيسية – تخلف أسلوب العمل) .
- عدم احترام الأوضاع الحضارية القائمة فى شبة الجزيرة والنظر إلى البداوة – حضارة البدو نظرة إقلال وعدم احترام مما أستثار الرفض بل المقاومة العنيدة من جانب البدو.

ثانيًا: البُعد التاريخي :

يمكن اختزال البعد التاريخى فيما اصطلح عليه المؤرخون بمصطلح "عزلة سيناء"،والتى عانت منها في تاريخها القديم والوسيط بل والحديث في ظل العديد من المحاولات الهادفة إلى سلخها أو فصلها عن الوطن الأم، وخاضت في سبيل ذلك العديد من المعارك الطوال "فداستها آله الحرب ونيران المعارك أزمنة تمتد بامتداد الاستقرار الإنساني على ارض مصر"[٢٤] فقد نجحت إسرائيل فى تحقيق ما مهدت له بريطانيا من تلك الهوة النفسية بين أبناء الوطن والواحد (من سيناء وأقرانهم المصريين)، والتى عمدت فيها بريطانيا إلى تحويل سيناء إلى جزء غريب عن مصر مستغلة القناة كمانع مائي يفصل بين سيناء ووادي النيل، فجعلت منها منطقة محرمة لا يدخلها المصريون إلا بتصاريح خاصة تستغرق ٦ أشهر لاستخراجها[٢٥] سعيا منها لخلق هوة نفسية تفصل بها بين سكان مصر وسيناء ،صعودا إلى مستوى القطيعة الكاملة بينهما، ومحاولة منها لخلق كيان بشرى معاد للوطن الأم يكون بمثابة حزام آمن لوجودها في المنطقة [٢٦].

ثالثًا: البُعد الأمني :

حيث تشهد سيناء حالة من الضعف والانفلات الأمنى نتيجة لعدد من العوامل التى كان لها دورا بارز فى تراجع الحالة الأمنية بتلك المناطق لعل من أهمها:

أ) الغياب الإعلامي :

فما زالت تعانى سيناء من الإهمال الإعلامي تمثل فى عدم وجود قناة محلية خاصة بها، تتعرض لما تتميز به من أوضاع بيئية ومجتمعية ونظم حياة، وتعكس خصوصية الثقافة بها

،وتناقش مشاكلها التى تتعرض لها وسبل حلها، وتدافع عن قضايا البدو وهمومهم اليومية ،بما دفع إحدى الدراسات إلى التوصية بضرورة تدعيم وسائل الإعلام المصرى على ارض سيناء لدعم التواصل بينها وبين الوادى ونشر الثقافة الوطنية بها (٢٧).

ب) الاستحكامات الأمنية:

تختص محافظة شمال سيناء عن غيرها من محافظات الجمهورية في أنها تخضع لضوابط أمنية ونقاط تفتيش على حدودها تختلف عن باقي محافظات الجمهورية، فيخضع الراكب من والى سيناء إلى عمليات التفتيش وإظهار البطاقات الشخصية وكأنها جزء منفصل عن الوطن بما ساهم بالتالى فى إضعاف الثقة المتبادلة بين المواطن ووطنه

د) العزلة الجغرافية :

تعانى شمال سيناء من العزلة ولو نسبيا عن وادي النيل، وذلك في ظل انحصار وسيلة الاتصال الرئيسة بين القطرين في كوبري وحيد عرضة للتعطيل الفني أو الملاحي، الأمر الذي يؤدى إلى شل الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل سيناء، وإحكام عزلتها عن الوطن الأم خاصة في ظل بدائية الوسائل البديلة للكبرى من معديات تعترض تيار الحركة الملاحية فى القناة، كما أنها تستغرق الكثير من الوقت والجهد للعبور خاصة بعد كثافة الحركة البشرية والاقتصادية بين القطرين.

هـ) المخلفات العسكرية:

وهو ما زالت تعانى منه سيناء من انتشار حقول الألغام على أرضها حتى الآن، فى ظل التعنت الإسرائيلى برفض تسليم خرائطها لمصر من جهة، وضعف الإمكانات التى تساعد الحكومة المصرية على إزالتها من جهة أخرى،خاصة مع اختلاف أماكنها بفعل السيول والعوامل البيئية، والتكلفة الباهظة لرفعها(٢٨)

رابعًا: البُعد الاجتماعي:

لما كان البناء الاجتماعي لأي مجتمع يتشكل من مجموعة من الأنساق (system) فإن تحليل هذه الأنساق يساعد فى فهم المجتمع، وهو ما يمكن عرضه بإيجاز كما يلى :

أ) النسق الإيكولوجي :

تتميز المجتمعات البدوية بوجه عام بخضوعها إلى عنصر ايكولوجى معين يتحكم في كل جوانب حياتها [٢٩] فتتداخل اليابس والماء والدور الهام و الأساسي الذي يلعبه المطر والمياه الجوفية والآبار التي تستمد مياهها أساسا من المطر،وتوزع الكثبان الرملية ومساراتها وزحفها على الأرض القابلة للزراعة ،"بالإضافة إلى تعاقب سنوات الجفاف التي يموت فيها الزرع ويجف الضرع وتضطر فيها الجماعات القبلية إلى الهجرة أو التبعثر في مناطق سيناء المتباعدة سعيا وراء المرعى والماء"[٣٠]

ب) النسق القرابي :

يحتل النسق القرابى أهمية خاصة في فهم المجتمع التقليدي وذلك لارتباطه بكل المجالات والأنشطة الاجتماعية في تلك المجتمعات، وأهميته في تفسير جوانب تطورات الحياة الاجتماعية من خلال دراسة السلوك القرابى النمطى[٣١] حيث تتكفل الجماعات القرابية في تلك المجتمعات بكل الأمور التي تتطلع بها المؤسسات والهيئات المختلفة بالمجتمع الحديث، ويصدق هذا على المواقف الاجتماعية الشائكة والمعقدة، مثل تحمل مسئولية الدفاع عن اى عضو من أعضاء هذه الجماعة الرقابية، والأخذ بالثأر له إن قتل أو لحق به اى أذى، ودفع الدية عنه إن ارتكب جريمة قتل والإغارة معا على الأعداء، وفض المنازعات بين أعضاء الجماعة ذاتها [٣٢].

ج) نسق الضبط الاجتماعي:

يلاحظ أن الظروف الايكولوجية بوسط سيناء تنعكس إلى حد بعيد في نسق الضبط الاجتماعي والقضاء البدوي، فالقضاء البدوي كأي نظام اجتماعي آخر يتأثر بالظروف الايكولوجية و التكوين الديموجرافى في تلك المناطق الصحراوية[٣٣]، كما انه يؤثر بالتالى في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية للقبيلة، بشكل يبقى عليها استقرارها وأمنها، وهو يفوق في سطوته وقوته القانون الوضعي ذاته، فهو ملزم في تفاصيله وإجماله ويستند إلى قوة القهر الاجتماعية في ممارسة تأثيراته على الأفراد[٣٤].

د) النسق الاقتصادي :

فكل مجتمع له إمكانياته وظروفه ونمطه في إقامة حياة اقتصادية بشكل انعكس على المجتمعات البدوية من ضعف نشاطها الاقتصادى واقتصاره على ما يتعلق بالأرض من رعى وزراعة، حيث يحتل الرعى فيها المقام الأول، والزراعة كمهنة في المقام الثاني، إذ يعتبرونها سالبة الحرية وأنها عمل شاق تنقصهم الخبرة والدراية للقيام بها، هذا بالإضافة إلى ميلهم إلى بعض الأعمال التجارية التى يفضلون القيام بها عن غيرها من الأعمال اليدوية أو الحرفية الأخرى التى تستهلك الكثير من الوقت والجهد . ولعل ذلك ما جعل الاقتصاد البدوي اقتصاد معاشي في الدرجة الأولى، بمعنى أن كل الجهد البشرى للإنسان البدوي موجه إلى إشباع الحاجات المعيشية الضرورية أو المباشرة له فقط [٣٥].

خامسًا: البُعد التنموي :

لقد عاشت سيناء خلال عصورها المختلفة في ظل ظروف قاسية من اندلاع حروب أو الوقوع تحت وطأتها، انعكست على الأوضاع التنموية بها ؛ فكل الجهود التي يمكن أن تندرج تحتها عنوان التنمية الشاملة، قد حظيت بها أطراف سيناء أو محيطها فقط وترك القلب (وسط سيناء) خاويا ... وهو ما جعل الجانب الأعظم من مدلول القرية – كما هو معروف – هو موجود نظريا فقط، وذلك في ظل إهمال المحليات لدورها التنموى من جهة[٣٦] وتطرف القطاع عن مراكز تقديم الخدمات بالمراكز الحضرية من جهة أخرى، ولا سيما مع عظم مساحته وكثرة قراه وعزلة بعضها عن بعض مما كان له اكبر الأثر على تقديم العديد من الخدمات إليها وتأخر وصول التنمية لها .

وهو ما أظهره تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة UNDP 2003 من تصنيف مركزى القطاع (الحسنة ونخل) في ذيل قائمة المراكز على مستوى الجمهورية تحت رقم ٤٥١[٣٧] وهو ما كرس معه العديد من التداعيات ؛ ليس فقط الاجتماعية منها كلجوء عشائر الوسط إلى الترك الجماعى له ــ ولو مؤقتا ــ بسبب الجفاف القاسى والبحث عن المياه ومصادر

الغذاء والرعى[٣٨]، بل أيضا النفسية من توسيع الهوة الاجتماعية والثقافية بين مختلف مناطق شمال سيناء، وذلك بدلا من أن تؤدى السياسة المتوازنة للتنمية إلى تضييق تلك الهوة عن طريق الارتفاع بمستوى المعيشة في تلك المناطق النائية الداخلية، وتوفير الخدمات المختلفة لهم[٣٩].

المحور الثانى: واقع العملية التعليمية بوسط سيناء

يمكن توضيح واقع العملية التعليمية بوسط سيناء وفق عدد من المحاور يمكن عرضها كالتالى:

١- تفشى الأمية :

تعتبر الأمية من المشكلات الهامة التى تواجه المجتمعات البدوية بصفة عامة، وذلك نظرا للظروف الطبيعية والديموجرافية الصعبة التى يعيشها أبناء تلك المجتمعات وما كرسته من عزلة ثقافية وحضارية عن باقى المجتمعات الأخرى بما لا يتناسب مع ما يقدم لهم من مجهودات تعليمية تختلف عن طبية ونظام الحياة بها بما ولد معه حالة من الانفصال بين المدرسة بكافة جوانبها والبيئة المحيطة بها، هذا بالإضافة إلى حداثة التعليم بتلك المناطق الصحراوية عن غيرها من المناطق الأخرى، ومن ثم تعذر وجود اى من الكوادر أو الطاقات المتعلمة القادرة على النهوض بالعمل التعليمى ومساعدة دور المؤسسات التعليمية.

ولعل هذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات التى تناولت الأوضاع التعليمة بمجتمع الدراسة بصفة خاصة[٤٠] من انتشار الأمية بين شريحة كبيرة من أبناء المجتمع البدوى بالبيئة الصحراوية بمجتمع الدراسة عنها فى البيئة الساحلية " وذلك نظرا لكون عالم البدو فى بساطته الحياتية والبيئية لا يحس إحساسا واعيا بمشكلة الأمية، إذ لا يوجد للبدو حاجات ملحة تدعوهم لمحو أميتهم، فلا يوجد فى تلك المجتمعات ثقافة مقننة، ولا سلوك معين تتطلبه المؤسسات العصرية المختلفة ... لذا فمكانة البدو لا تنتقص بين أهله ولا عشيرته حيال أميته"[٤١] وهو ما تشير إليه الإحصاءات الرسمية من ارتفاع نسبة الأمية بوسط سيناء إلى معدلات مرتفعة فى الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) وتباينها بشكل كبير بين الحضر والريف، وبين والإناث والذكور

بفارق ملحوظ حيث وصلت نسبة الأمية بين البدو إلى (٤٣,١%) بل تزداد بالمناطق الريفية إلى (٤٥,٢%) وبين الإناث إلى (٥٨,٩%) عن الذكور[٤٢] .

٢- ارتفاع نسب الفاقد من التعليم :

لما كانت معدلات الفاقد فى التعليم خاصة ظاهرة التسرب منها من أهم المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها للكشف عن مدى مؤازرة المجتمع للتعليم، من حيث مسئولياته عن توفير مناخ صحى يحفز على الالتحاق و الاستمرار فى العملية التعليمية كان تدنى الأوضاع التعليمية بمجتمع وسط سيناء ذات اثر فاعل فى زيادة نسبة معدلات الفاقد فى التعليم عن غيرها بالمناطق الحضرية بل وتباينها بين الحضر والريف، وبين الذكور عنها فى الإناث بفارق ملحوظ فى نفس المجتمع كما تؤكده الإحصاءات الرسمية فى الفئة العمرية (من ٦ إلى اقل من١٨ سنة) إلى ارتفاع نسبة الفاقد من التعليم بوسط سيناء إلى (٢١,٥%) {موزعة بين(١٧,٢%) لم يلتحق بالتعليم و(٤,٣%) تسرب} حيث ترتفع فى المناطق الريفية إلى (٢٢,٦%) {موزعة بين(١٨,١% لم يلتحق بالتعليم،٤,٥% تسرب} كما ترتفع بين الإناث إلى(٢٥,٣%) {موزعة بين (٢٠,٨% لم يلتحق بالتعليم ،٤,٥% تسرب} عن الذكور[٤٣]

٣- تراجع نسب المؤهلات الدراسية :

حيث تعتبر نسب الحصول على المؤهلات الدراسية والتدرج فيها بين التلاميذ احد أهم المعايير الدالة على كفاية العملية التعليمية ومدى قدرتها على القيام بواجباتها وترجمة أهدافها إلى واقع عملى ملموس، خاصة بوسط سيناء لما تعانيه من أبعاد مجتمعية حالت دون ذلك، وهو ما تؤكده الإحصاءات الرسمية من تراجع تلك النسب بوسط سيناء بشكل كبير فى الفئة العمرية من (١٠ سنوات فأكثر) [٤٤] بل وتباينها بين الريف والحضر، وبين الذكور والإناث بفارق ملحوظ حيث يلاحظ انخفاض إجمالى من حصل على مؤهلات دراسية بالبيئة الصحراوية إلى (٣٣,٧%) {موزعة بين(١٩,٥%) مؤهلات اقل من المتوسط و(١٢,٤%) مؤهلات متوسطة و(٠,٦%) مؤهلات فوق متوسطة و(١,٢%) مؤهل جامعي} تصل فى المناطق الريفية إلى ادنى

مستوياتها (٣١,٦%) { موزعة بين (١٩,٧%) مؤهلات اقل من المتوسط و (١٠,٩%) مؤهل متوسط و(٠,٤%) مؤهلات فوق متوسط و(٠,٦%) مؤهل جامعي}، كما تنخفض بين الإناث إلى(٢١,٦%){موزعة بين(١٤,٨%) مؤهلات اقل من المتوسط و(٦,١%) مؤهلات متوسط و(٠,٤%) مؤهلات فوق متوسط و(٠,٤%) مؤهل جامعي} عن الذكور

٤- انخفاض كثافة التلاميذ بالمدارس :

حيث يلاحظ انخفاض كثافة التلاميذ على مستوى مدارس القطاع بشكل كبير كنتيجة لمدى طبيعة لتردى الأوضاع التعليمية بتلك المناطق، حيث يصل أعداد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية ٢٧٠٨ تلميذ، والمرحلة الإعدادية إلى ٦٢١ تلميذ، والمرحلة الثانوى العام الى١٥ تلميذ، والثانوى الصناعى إلى ١٧٢ تلميذ، والثانوى التجارى إلى ٣٠ تلميذ، بما يعنى انخفاض كثافة التلاميذ بمدارس القطاع إلى الحد الأدنى لها، لدرجة اقتصار كل صف دراسى على فصل واحد فقط، بل حتى دون وصول تلك الفصول لكامل طاقتها من التلاميذ، والذين تقدر أعدادهم بـ(٥ إلى ١٥ تلميذ فقط لكل فصل) فى المتوسط[٤٥].

وعليه فلا يمكن النظر لتلك الأوضاع التعليمية بكل ما تعانيه من تدهور بمعزل عن الأبعاد المجتمعية المحيطة بها فى ظل ما أكدته عدد من الدراسات من اثر تلك الأبعاد على الحالة التعليمية ككل، مما يؤكد ارتباطها سببا ونتيجة بدرجة التخلف الاجتماعى،وتدنى المستوى الاقتصادى الذى يعيشه الناس، ويسلكون فى حياتهم اليومية وفقا لهذه الظروف المحيطة، ....، ومن ثم انزوت الفكرة التى كانت رائجة فيما مضى والتى كانت تنظر إلى أن مشكلات الهدر إنما هى مشكلات تعليمية فى الأساس، وحلها يكمن فى العمل على حل مشكلات التعليم فحسب، دون الانشغال بمشكلات أخرى مثل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. وغيرها[٤٦] وهو ما يمكن توضيحه من خلال تحليل أهم الانعكاسات المجتمعية على الأوضاع التعليمية بوسط سيناء لمعرفة مدى تأثيرها على الحالة التعليمية بها كما يلى :

المحور الثالث: الانعكاسات المجتمعية على الأوضاع التعليمية بوسط سيناء

يلاحظ أن ما تعانيه العملية التعليمية بتلك المناطق من أبعاد مجتمعية محيطة بها تختلف عن غيرها فى المناطق الأخرى قد انعكس على الأوضاع التعليمية بشكل كبير حسب طبيعة كل بعد وهو ما يمكن توضيحه كالتالى :

أولا : البُعـــد الجغـــرافـــي :

تعتبر العوامل الجغرافية من العوامل الهامة ذات الأثر الواضح على مجمـل العمليـة التعليمية بكافة جوانبها، وهو ما يتضح بوسط سيناء من اختلاف نظام العمل بها، فضلا عن حالة الأبنية والإمكانات التعليمة التى تأثرت كثيرا بتلك العوامل كما سيتم توضيحه كما يلى :

أ) نظـــام العمـــل :

حيث يظهر اثر تلك العوامل الجغرافية على نظام العمل بوسط سيناء من تداعيات جعلته يختلف عن غيره من نظم العمل الأخرى، بما يتلاءم مع طبيعة وظروف تلك المنـاطق والتـى حالت طبيعتها الصحراوية دون إمكانية استقطاب اى من العاملين للعـيش أو الاسـتقرار بهـا بصورة مستديمة نظرا لوعورة عوامل الطقس والتضاريس، فضلا عن صعوبة الوصول إليها أو التردد عليها لتطرف موقعها وحدودها النائية، الأمر الذى جعل من تقسيم العمل على فترات تتيح للعاملين الحصول على أجازات تسمح بمغادرة الوسط لرؤية الأهل والأقارب من جهة، وتمكنهم من الإقامة بها فترة العمل للتغلب على عبء الانتقال والسفر منها كل وقت وحين مـن جهـة أخرى، واقع لابد منه .

ب) فـرص العمـل بالوسـط :

حيث يظهر اثر العوامل الجغرافية واضحا على طبيعة العمل بالبيئة الصـحراوية بمـا تحتويه من سلاسل جبلية، ووديان رملية، ومرتفعات وهضاب حالات دون عمل الإناث بهـا إلا فى حالات لم شمل الأسرة لاعتراض الأهالي على ذلك، حيث يمثلن قطاع كبير من العاملين فى مختلف التخصصات الدراسية على مستوى المحافظة بل ويمثلن أيضا النسبة الأكبر من دفعـات الخرجين المطلوبين للعمل بتربية العريش، كلها تصب فى مصلحة المدن السـاحلية بالمحافظـة

على حساب وسط سيناء ذات الطابع الصحراوى بما زاد من معدلات العجز بين العاملين بتلك المناطق سواء فى المعلمين أو الإداريين أو الموجهين بشكل انعكس سلبا على أسلوب ونظام العمل بها

ج) المباني والإمكانات التعليمية :

تتأثر المباني والإمكانات التعليمية بشكل كبير بالعوامل الجغرافية والبيئة المحيطة بها خاصة بوسط سيناء لما تشهده تلك المناطق من مظاهر بيئية غير مستقرة أثرت بشكل كبير على كفاءة تلك المباني والإمكانات التعليمية ومدى قيامها بدورها وهو ما يمكن توضيحه فيما يلى :

١- المباني التعليمية:

حيث يراعى فى إنشاء تلك المباني قدر الإمكان البعد عن مجرى السيول، ووديانها، وأماكن انحدارها وتجميع مياها بالأحواض والمنخفضات، هذا بالإضافة حركة العواصف والكثبان الرملية والتى تصل إلى ردم وتغطية أجزاء كبيرة من تلك المباني خاصة الواقعة جنوب حركة تلك العواصف من – واجهات ونوافذ ومداخل ومخارج – كثيرا ما تتعرض للتلف والتهالك نتيجة لذلك، كذلك عوامل الطقس والتعرية وما ينتج عنها من تآكل للحوائط وتساقط للطلاءات والدهانات الخارجية لتلك المبانى بما يشوه بالتالي من المظهر الخارجي لها بشكل كبير

٢- الأجهزة والوسائل التعليمية:

والتى تتأثر بحركة تلك العواصف والكثبان الرملية نظرا لنعومة رمالها وسرعة حركتها مع عدم وجود غرف مجهزة أو أغطية محكمة لتلك الأجهزة (من أجهزة كمبيوتر، تلفاز، ووسائل إيضاح، أجهزة إرسال هوائي (دش)، تليفونات، أجهزة ومعدات تعليمية) بشكل جعل من السهل اختراقها وإفسادها بسهولة .

٣- المرافق الخدمية:

حيث يلاحظ سوء حالة تلك المرافق الخدمية على مستوى مدارس القطاع على اختلاف أنواعها واستخداماتها (شبكات توزيع المياه، خطوط الكهرباء، قطع الأثاث، ...) نظرا لعدم وجود اى من الصناعات الحرفية أو الورش التى تقوم عليها بتلك المجتمعات الصحراوية (من ورش للنجارة والحدادة والسباكة ،...) بشكل تعذر معه بالتالي تقديم اى شكل من أشكال الصيانة أو أعمال التجديد والإحلال لتلك المرافق.

ثانيًا: البُعد الديموجرافى :

حيث يلاحظ اثر الأوضاع الديموجرافية بوسط سيناء واضحا على سوء توزيع الخدمات والأبنية التعليمية بها تبعا لسوء توزيع السكان كما سيتم توضيحه كالتالى:

أ) سوء توزيع المدارس

حيث يعتبر سوء توزيع المدارس بوسط سيناء أمر واقع تفرضه الأوضاع الديموجرافية الصعبة لتلك المناطق الصحراوية، نظرا لتبعثر السكان فى تجمعات سكانية - توابع وقرى - بصورة غير منتظمة وعلى مساحات شاسعة

حيث يلاحظ من واقع الإحصاءات الرسمية [٤٧] (إذا ما تم مقارنة أعداد المدارس بأعداد القرى والتوابع بواقع مدرسة لكل قرية) انتشار المدارس على عدد محدود من القرى دون التوابع باستثناء التعليم الابتدائى والذى يغطى جميع القرى ولكن بعجز فى بعض التوابع بلغ ١٢٩ تابع بينما يلاحظ انتشار التعليم الإعدادى فى ١٩ قرية فقط من جملة ٣٠ قرية اى ما يقرب من ١١ قرية بها عجز فى التعليم الإعدادى، واقتصار التعليم الثانوى على ٥ مدارس فقط على مستوى القطاع ككل شملت (٢ مدرستين ثانوى عام ،ومدرستين ثانوى صنايع،ومدرسة واحدة ثانوى تجارى) الأمر الذى قلل بالتالى من فرص انتشار التعليم بتلك المناطق الصحراوية بشكل جيد يصل لجميع البدو

ب) سوء توزيع الإدارات التعليمية :

حيث يلاحظ اثر العوامل الديموجرافية واضحا فى سوء توزيع الإدارات التعليمية على مستوى مدارس البيئة الصحراوية ونسب تواجد كلا منهما بالنسبة للآخر ،بشكل قلل من فرص إنشاء إدارة تعليمية لكل تجمع تعليمى والاكتفاء بإدارتين تعليميتين فقط على مستوى وسط سيناء فى مساحة تصل إلى (٢١٦٥٦كم٢) بما يعادل (٧٩%) من اجمالى مساحة المحافظة، نظرا لتراجع أعدد المدارس المحددة لعدد الإدارات بتلك المناطق حيث اقتصرت على(٨٥ مدرسة) فقط بما يعادل (٢٣%) من مدارس المحافظة دون النظر لسوء توزيع تلك المدارس وطبيعة انتشارها.

ج) سوء توزيع الإمكانات والخدمات التكنولوجية :

يلاحظ سوء توزيع تلك الإمكانات والخدمات التعليمية على كافة الأبنية التعليمية بالوسط (سواء كانت إدارات أو مدارس) تبعا لسوء توزيع تلك الأبنية على مستوى القطاع ومدى قربها أو بعدها من الجهات المعنية بشكل حال دون إمكانية إمدادها بالعديد من تلك الإمكانات التى يمكن أن تقدم إليها خاصة بالمناطق البعيدة ،حيث يتضح حرمان الإدارات التعليمية بوسط سيناء من تحقيق كفايتها من تلك الأجهزة والتى تقتصر على جهاز واحد فقط لكل نوع بكل إدارة (فاكسات، ماكينات تصوير، طابعات) لا يكاد تكفى فى تسيير كافة الأوضاع الإدارية بتلك الإدارات إذا ما تعرضت للتلف أو العطل، خاصة مع عدم وجود اى من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالإغراض الإدارية بها

كما تعانى مدارس القطاع من نفس الخلل فى توزيع تلك الخدمات بينها وبين البيئة الساحلية، وصل إلى حرمان تلك المدارس من ابسط حقوقها فى الحصول على ما تحتاجه من أجهزة تكنولوجية تمكنها من قضاء أعمالها الإدارية خاصة مع عدم وجود غيرها بتلك المجتمعات الصحراوية يسد مكانها بما انعكس سلبا على نظام العمل بها

ثانيًا: البُعـــد التـــاريخـــي:

كان للعوامل التاريخية أثرها البارز على التربية الرسمية بشمال سيناء خاصة ما تعرضت له فى فترة الاحتلال الإسرائيلى من انتهاكات تعليمية[٤٨] ساهمت بشكل كبير فى ضعف مستوى الوعى الوطني بين البعض من أبناء تلك المناطق بفعل ما تعرضت له تلك المناطق من حملات التشويه والغربة التى نتج عنها حالة من العزلة النفسية عند البعض انعكست على مدى وعى الآباء ومن بعدهم الأبناء بالكثير من قضايا المجتمع وأحداثه

بل إن ذيوع وانتشار التعليم قد تأثر بتلك العوامل التاريخية نتيجة لما خلفته من تراجع فى عجلة التنمية والتخطيط العمرانى عن الوفاء بالاحتياجات الخدمية التى تشجع على العمل بتلك المناطق أو الإقامة بها من مرافق وأبنية خدمية وتعليمية، بما اثر على ذيوع وانتشار التعليم بتلك المناطق، و مدى قدرة وكفاءة العملية التعليمية على إخراج طاقات متعلمة يمكن أن تكون نواة لنشر التعليم بين البدو فيما بعد نظرا لغياب دور الدولة فى الاهتمام بالأوضاع التربوية بتلك المناطق، حتى أصبح الاعتماد على أبناء البيئات الأخرى من الحضر فى نشر التعليم بتلك المناطق أمر واقع ترتب عليه العديد من الاختلافات الناتجة عن اتساع حجم الفوارق الثقافية والاجتماعية بين قضبى العملية التعليمية من المعلمين والتلاميذ انعكس سلبا على أوضاعهم التربوية والتعليمية

ثالثًا: البُعـــد الأمنـــي:

حيث يمثل التواجد الأمني فى هذه المناطق أهمية خاصة نظرا لحساسيتها الإستراتيجية، و كونها منطقة حدودية ذات طبيعة خاصة، ساهمت إلى حد كبير فى توافر وانتشار العديد من القوات والحملات الأمنية بشكل انعكس سلبا على طبيعة وسير العمل بها فى ظل ما يتعرض له القائمين على العملية التعليمية – من معلمين وإداريين وموجهين – من إجراءات واستحكامات أمنية مشددة، شملت كمائن الجيش والشرطة ونقاط المرور و إجراءات التفتيش على الحركة المرورية والانتقالات من والى القطاع سواء على العربات والمعدات للتأكد من خلوها من الممنوعات والمحظورات الأمنية، أو على الأفراد من فحص البطاقات والرخص المرورية

للسائقين للتأكد من سلامته وهويتها المصرية والتى يحذر على غيرهم أن يدخلوا تلك المناطق لحساسيتها الأمنية، على نحو قد تطول معه فترات الانتظار بطول تلك الإجراءات خاصة فى حالات التوتر الأمني التى قد يتعرض لها القطاع والتى قد تصل إلى عدم السماح بدخول اى من العاملين إذا لم يستوفى تلك الإجراءات، أو منع دخول العربات التى تقلهم إذا لم تستوفى تصاريح المرور الخاصة بها.

الأمر الذى قد يترتب عليه تعطيل كافة الممارسات التعليمية من أعمال التوجيه والمراقبة فضلا عن الأوضاع التعليمية من تعطيل سير الدراسة والالتزام بمواعيد العمل ودخول الحصص بما ينعكس على مستوى وجودة التعليم بتلك المناطق الصحراوية وأسلوب العمل بها، كما انعكس على الروح المعنوية للعاملين ومستوى رضاهم عن العمل لدرجة عزوف الكثير منهم عن العمل وطلب النقل إلى أي من المناطق الأخرى.

رابعًا: البُعد الاجتماعي:

حيث تعانى تلك المناطق من أوضاع اجتماعية خاصة انعكست آثارها على العملية التعليمية بشكل كبير فى عدد من العوامل لعل من أهمها:

١- نمط البداوة :

والتى تعد من المعوقات الهامة لانتشار التعليم والانتفاع به، إذ أن مؤسسات التعليم بشكلها المألوف وبتجهيزاتها المعروفة من مبانى وأثاث وأدوات تجعل من المستحيل على البدو الرحل متابعة الدراسة أينما ذهبوا فى حلهم وترحالهم، ومن ثم يتسبب نمط البداوة فى عدم تمكن البدو من الاستفادة من خدمات التعليم المقدمة لهم. ولعل هذا ما أدى إلى تباين أوضاع كلا من البدو بين (رحل، ومقيم) فى الإقبال أو الإحجام على تعليم أبنائهم أو محو أميتهم.

٢- العصبية القبلية:

والتى تلعب دورا أساسيا فى إعاقة انتشار التعليم لدرجة وصلت إلى امتناع عدد من القبائل عن إرسال أبنائها أو عمل اى من أفرادها بالمدارس التى تبرعت بأرضها احدى القبائل الأخرى أو حتى اشتركت فى بنائها.

٣- كثرة الإنجاب:

وهو ما يعتز به البدو ويجعلونه سببا لتعدد زوجاتهم بما ينتقص بالتالى من حق الأبناء فى الرعاية وتوفير اى من الاحتياجات النفسية والعاطفية لهم خاصة ما يلاقوه من تشتت اسرى كان له أثره السيئ على أوضاعهم التعليمية ومستوى تحصيلهم الدراسى.

٤- التقليد والمحاكاة:

والذى يعتبر احد المعايير الهامة فى إقبال أو إحجام البدو على تعليم أبنائهم، فالبدوى مولع بالتقليد والمحاكاة حتى ولو كان ذلك منافى للأسلوب العلمى، ما دام يحقق لهم التوازن الاجتماعي بين القبائل وهو ما جعل التعليم عندهم هو مجرد وسيلة وليس غاية فى حد ذاته، ولعل هذا ما يفسر تدنى السلم التعليمى عندهم واقتصاره على مراحل التعليم قبل الجامعي فقط.

٥- التنشئة الاجتماعية:

تعد التنشئة الاجتماعية بتلك المجتمعات البدوية احد المعوقات الهامة لسير العملية التعليمية خاصة ما تعود عليه البدو من الحرية والانطلاق وحب الطبيعة دونما التزام بنظام معين أو قوانين مفروضة جعلته بالتالى ابعد ما يكون عن أساليب ونظم العمل من جهة، كما قللت من أهمية القيم والمضامين التربوية المراد إكسابها للتلاميذ – كقيمة الوقت والنظام والتعاون – من جهة أخرى .

٦- الخجل وكبر السن:

حيث يعلى البدو من شان كبار السن ويجعل منهم أصحاب رأى وشأن اجتماعي بصرف النظر عن حظهم فى التعليم أو حتى تمكنهم من القراءة، دون أن ينتقص ذلك من قدرهم شيء، ولعل ذلك ما جعل التعليم عند البدو محدد بعمر معين مرتبط بصغار السن لا يتعداه إلى الكبار ممن فاتهم قطار التعليم خاصة بالفترة الإلزامية على وجه التحديد .

٧- الأمثال البدوية:

والتى تعتبر من الموروثات التى تعبر عن المزاج العام لتلك المجتمعات وتتحكم بشكل كبير فى سلوكياتهم، خاصة ما تعكسه من مضامين تربوية سلبية كان لها اكبر الأثر فى عدم

الالتحاق بفصول محو الأمية أو إعادة تأهيل من فاته قطار التعليم كقولهم " تعليمك في الكبر زى طبشك على الحجر" اى ليس له أثر أو فائدة .

٨- اللهجة البدوية:

والتى تعتبر حائل لا يستهان به أمام سبل التفاعل والتواصل بين كلا من التلاميذ والمعلم؛ فمع كونها لغة عربية إلا أن نطقها اقرب ما يكون للهجة الشامية بل يختلف من قبيلة لأخرى الأمر الذى تعذر بالتالى فهم واستيعاب كلا منهما للآخر لاختلاف المعاني والمصطلحات بينهما بشكل ملحوظ(*) خاصة بالمرحلة الابتدائية لحداثة سنهم وقلة حصيلتهم اللغوية من الكلمات بما انعكس بالتالى على مستوياتهم التحصيلية واستيعابهم الدراسى .

٩- تدنى المستوى الاقتصادي للأسرة :

والذى يعتبر من أهم العوامل التى تعوق الأبناء عن مواصلة تعليمهم بتلك المجتمعات الفقيرة نظرا لاشتراكهم مع أهليهم فى العمل كمصدر لزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة، بما ينعكس على ساعات المذاكرة وتحصيل الدروس، الأمر الذى ساهم فى تدنى مستواهم التحصيلى أو حتى مدى قدرتهم على الاستمرار فى التعليم .

خامسًا: البُعد التنموي :

فما زالت تعانى وسط سيناء من التهميش وتدهور فى مستوى المرافق والخدمات بشكل كبير انعكس الاحتياجات الأساسية للعاملين وفق ما جاء بالإحصاءات الرسمية [٤٩] على النحو التالى:

١- عدم تواجد أماكن للإقامة :

والتى تعتبر من أهم الأولويات التى ينادى بها العاملين بتلك المناطق النائية خاصة ما نص عليه قانون العمل من الإقامة بها طيلة فترة العمل المقررة لهم ولكن دون وجود ما يضمن ذلك من استراحات مجهزة سواء على مستوى القطاع كونه من المناطق الصحراوية البعيدة عن العمران أو على مستوى المدارس والتى لم يراعى فى تصميمها اى من تلك الاستراحات الأمر

(*) مثل (خرف بمعنى حدث، الهرج بمعنى الكلام، والمرج بمعنى أقصى الليل، فكر بمعنى انتظر، ...)

الذى اضطر معه العاملين بالتالى إلى المبيت فيها بصورة ودية غير رسمية مع تحمل كافة التداعيات القانونية المترتبة عليها.

٢- قطاع النقل والمواصلات:

وهو ما يعانى منه العاملين من تردى تلك الخدمات بشكل انعكس على مدى قيامهم بالعمل بصورة مرضية أو التزامهم بأى من الواجبات الوظيفية على أكمل وجه، سواء بالنسبة لحالة الطرق والتى ما زال العديد منها غير معربد، أو بالنسبة للخطوط العاملة والتى لا تغطى معظم مناطق الوسط أو بالنسبة لوسائل المواصلات والتى لا تفى بحاجة القطاع كما تعانى من التهالك ونواحى القصور، الأمر الذى انعكس بالتالى طبيعة ونظام العمل بالكامل .

٣- الخدمات الصحية:

والتى تعتبر من أهم التحديات التى تواجه العاملين بتلك المناطق الصحراوية خاصة من تضطرهم الظروف للإقامة بها، فى ظل ما تشهده من تردى خدماتها الصحية وانحصارها فى عدد محدود من مراكز طب الأسرة (٣مراكز) والوحدات الصحية الريفية (١٣ وحدة)، والتى لم تسلم حتى من ضعف الإمكانات ونقص الخدمات والمقومات البشرية بها الأمر الذى انعكس بالسلب صحتهم العاملة خاصة من تضرهم الظروف للإقامة بتلك الناطق طيلة فترة العمل .

٤- الاتصالات:

فمع أهمية تلك الاتصالات للعاملين فى مباشرة اى من شئونهم المالية والإدارية، نجد أنها تعانى من العديد من أوجه القصور سواء بالنسبة للهواتف الأرضية والتى يقتصر تواجدها على عدد محدود من المدارس لم يتعدى سوى(١٣) مدرسة فقط من جملة(٨٥) مدرسة اى بنسبة عجز وصلت (٨٤,٧%)، جعلت التواصل بينهما أمر يصعب تحقيقه خاصة مع غياب تغطية شبكات المحمول للعديد من مناط الوسط، وسوء توزيع خدمات البريد والتى اقتصرت على (٧) مكاتب فقط الأمر الذى انعكس بالتالى على مستوى أدائهم بالسلب .

٥- الكهرباء :

حيث يعتبر نقص الكهرباء بتلك المناطق احد أهم العوامل التى تعوق منظومة العمل بها خاصة بالوحدات التعليمية والتى وصلت نسبة العجز فيها إلى (٥٨) مدرسة من جملة (٨٥) مدرسة أى بنسبة عجز تصل إلى(٦٨,٢%) لا تصلها الكهرباء إلا من خلال المولدات الكهربائية ولمدة ست ساعات فقط يتعذر حتى انتظام العمل معها (لكثرة أعطالها وارتفاع أصواتها وما تخرجه من عوادم وأدخنة) الأمر الذى انعكس على العاملين من أعباء سواء فى أداء مهامهم التعليمية أو حتى أثناء إقامتهم والتى يقضونها فى الظلام دون وجود ما ييسر لهم احتياجاتهم من إنارة [٥٠].

المحور الرابع: توصيات الدراسة :

يمكن عرض عدد من التوصيات التى تفيد فى تحسين الأوضاع التربوية بوسط سيناء فى ضوء الأبعاد المجتمعية المحيطة بها كما يلى:

بالنسبة للأوضاع البيئية :

توفير كافة التسهيلات الممكنة لتوطين اكبر قدر من العاملين بتلك المناطق (سواء على صعيد الدولة من إعفاءات فى الرسوم والتراخيص، أو على صعيد المجتمع المحلى من تبرع مشايخ القبائل بالأراضى اللازمة بأسعار منخفضة، أو على صعيد أصحاب الشركات والصناعات الثقيلة من توفير ما يلزم من مواد البناء والتشييد المستخرجة من تلك المناطق) وذلك لتوفير حياة مستقرة لهم تعينهم على الإقامة بتلك المناطق مع أهلهم وذويهم والعمل بصورة مستمرة دون الحاجة لأجازات تعطل سير العمل.

بالنسبة للأوضاع التاريخية :

ضرورة الاهتمام بالقيام بحملات توعية إعلامية ودينية وثقافية عن طريق كافة مؤسسات لتدعيم العلاقة بين المواطن ووطنه وكشف دور الاحتلال فى عزل سيناء عن الوطن

نفسيا وجغرافيا والتركيز على دور مجاهدى سيناء فى الحفاظ على تراب الوطن لتنمية الوعى الوطنى لديهم.

بالنسبة للأوضاع الأمنية :

يجب العمل على توفير كافة التسهيلات الأمنية للعمل بتلك المناطق على نحو يقلل من إجراءات التفتيش وفترات الانتظار على الطرقات بما يضمن وصول العاملين فى مواعيدهم ويحافظ على سير وانتظام العملية التعليمية

بالنسبة للأوضاع الاجتماعية :

يجب الاهتمام بالقضاء على الأمية بتلك المناطق من خلال الاهتمام ببرامج التوعية سواء عن طريق الإعلام أو وسائل التربية المختلفة بالمدارس والمساجد بل والأسرة أيضا من خلال إعادة مراجعة وتصحيح بعض الأفكار والأمثلة البدوية الخاطئة فضلا عن دور برامج تعليم الكبار كأول ركيزة فى نشر التعليم بتلك المناطق في ضوء الاحتياجات التربوية لأبنائها البدو.

بالنسبة للأوضاع التنموية :

ضرورة تنمية تلك المجتمعات البدوية كأول خطوة لنشر التعليم بها من خلال استغلال كافة إمكانيات البيئة المحلية بالتعاون مع مؤسسات الدولة (سواء كانت إنتاجية بتقديم المساعدات العينية، أو خدمية بتوفير الإمكانيات والموارد المتاحة، أو تعليمية بتقديم الخبرات البرامج التدريبية) فى وضع عدد من المشروعات الصغيرة سريعة التنفيذ، سهلة التطبيق، لضمان إقبال البدو عليها وتحصيل عائد من ورائها يساعدهم على التوطين وتعليم أبنائهم.

قائمة المراجع

١ــ دلال عبد الواحد الهدهود:"إسهامات التخطيط التربوي في تطوير النظام التعليمي بدولة الكويت"، مجلة دراسات تربوية، مجلد٩، الجزء ٦٧، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٦٠

٢ ــ السيد احمد عبد الغفار : " تطوير الإدارة المدرسية بالتعليم الثانوى الفنى التجارى نظام السنوات الخمس فى ضوء معايير الجودة الشاملة "، كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، الجزء ١، العدد ٧٢، يناير ٢٠١٠، ص٥٧ .

٣ــ يعقوب احمد الشراح :" التربية وأزمة التنمية البشرية "، (الرياض، مكتب التربية العربى لدول الخليج، ٢٠٠٢)، ص ٢٦٥، ٢٦٤

٤ــ محمد يسرى دعبس : ايكولوجية العمل والإنتاج فى المجتمع البدوى، سلسلة المعارف الاقتصادية والإدارية، ١٩٩٦، ص٧٠.

٥ــ محمد احمد غنيم : العرب ارحل في مصر، (القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠١)، ص٣٣.

٦ــ فاروق محمد العادلى : الانثربولوجيا التربوية، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨١، ص٣٢.

٧ــ محمد يسرى دعبس: تنمية الموارد البشرية فى المجتمع البدوى "دراسة فى الأنثوبولوجيا الاقتصادية" (الإسكندرية : دار أم القرى، ١٩٩١)، ص٣٥٤ .

٨ ــ سناء مبروك: الهوية والانتماء الاجتماعى فى شمال سيناء، (أعمال المؤتمر المنعقد فى العريش، الفترة من ١٣-١٦ أكتوبر ١٩٩٠): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٣٥، ١٢٥.

٩ ــ جولنار صالح احمد صالح ذكرى:"دراسة تنموية لدور مؤسسات تعليم الكبار فى شمال سيناء فى ضوء أهدافها "، ماجستير، كلية التربية بالعريش، قناة السويس، ٢٠٠٩، ص ١٤٤، ١٤٣.

١٠ــ رزق بديوى: معلم التعليم الاساسى بالمناطق النائية بمحافظة شمال سيناء(تحديات الواقع، ورؤية لمواجهتها) دراسة أثنوجرافية، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، المجلد ٢، العدد ٣٣، ٢٠٠٤ .

11ــ bou-zeid , Ahmed M : Nomadism and Sedentarisation A select Annotated Bibliography and Abstracts , Volume one, Egypt and north Africa, the national center for social and criminological Research, Cairo, 1996 . PP . 17-18

١٢ــ محافظة شمال سيناء :انجاز تحقق و مستقبل أفضل، مركز المعلومات، إدارة دعم واتخاذ القرار، العريش، ٢٠٠٨، ص١٥الى٢٢

١٣ــ وزارة الدولة لشئون البيئة، الوكالة الدنمركية لتعاون الدولى، محافظة شمال سيناء: التوصيف البيئى لمحافظة شمال سيناء، ٢٠٠٧، ص٧

١٤ــ محافظة شمال سيناء:أمل مصر للقرن الواحد والعشرين، دار الشعب للصحافة والطباعة، ١٩٩٦، ص١٣

١٥ــ احمد أبو زيد: المجتمعات الصحراوية فى مصر "دراسة انثوجرافية للنظم والأنساق الاجتماعية بشمال سيناء"، (البحث الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية-، القاهرة، ١٩٩١)، ص٦٨، ٦٦

١٦ــ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان : " الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات المخدرة ــ دراسة ميدانية فى قريتين بشبه جزيرة سيناء ــ، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٦

١٧ــ محافظة شمال سيناء : تحديات التنمية بوسط سيناء، مركز المعلومات، إدارة دعم واتخاذ القرار، العريش، نوفمبر ٢٠٠٣، ص٦

١٨ ــ راجع :

- عبد الله الحجاوى :التصحر وتدهور الغطاء النباتى والكثبان الرملية بشمال سيناء، دراسات تنموية، الهيئة العامة للاستعلامات، شهرية يصدرها مركز النيل بالعريش، العدد٤٠، ١٩٩٢، ص٥ إلى ٧
- عبد الفتاح صديق عبد اللاه: منطقة شمال سيناء (دراسة فى الجغرافيا الزراعية)، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص٣٠٢
- مصطفى على حسن: ظاهرة التصحر وارتباطها بالظروف المناخية، دراسات تنموية، الهيئة العامة للاستعلامات، شهرية يصدرها مركز النيل بالعريش، العدد٥٠، ١٩٩٣، ص٥ إلى ١٣

١٩ــ أمانى احمد الشرنوبى: نمط الاستيطان الزراعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية فى شبه جزيرة سيناء"دراسة ايكولوجية مقارنة"، دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص٢٠٦

٢٠ــ انظر، محافظة شمال سيناء : حالة دعم قرار عن الآبار العميقة بوسط سيناء، مركز المعلومات، إدارة دعم واتخاذ القرار، العريش، يونيو ٢٠٠٢، ص١٥ .

٢١ــ حسن راتب:سيناء قلب ينبض (القاهرة، دار الهلال:٢٠٠٣)، ص١٩٤ .

٢٢ــ عزت حجازى :السياسة السكانية لسيناء (القاهرة: أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجية، ٢٠٠٢)، ص٥٤، ٥٣

٢٣ــ عزت حجازى : التحول الكبير، الأوضاع الاجتماعية فى ريف سيناء، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ٢٠٠٠)، ص٣١، ٣٠ .

٢٤ ــ حسن راتب: سيناء قلب ينبض، مرجع سابق، ص٧٧ .

٢٥ــ احمد أبو زيد : شمال سيناء الخلفية الإيكولوجية (أعمال المؤتمر المنعقد فى العريش، الفترة من ١٣-١٦ أكتوبر ١٩٩٠): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٣٤ .

٢٦ــ قدرى يونس العبد : سيناء فى مواجهة الممارسات الإسرائيلية (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦)، ص٩٧، ٩٦، ٩٣ .

٢٧ــ يوسف سلامة سالم سليم: التغير البيئى والثقافى وأثره على البنية الاجتماعية فى مجتمع شمال سيناء، ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٠ .

٢٨ــ عزت حجازى :السياسة السكانية لسيناء، مرجع سابق، ص١٨٩ .

٢٩ــ محمد أحمد غنيم: العرب الرحل فى مصر(القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠١)، ص١٧

٣٠ــ حسن راتب:سيناء قلب ينبض، مرجع سابق، ص١٩٤

٣١ــ أمانى احمد الشرنوبى، مرجع سابق، ص ١٣٠ .

٣٢ــ سها عبد الرحمن:القرابة والمسئولية الثأرية فى القضاء البدوى، (أعمال المؤتمر المنعقد فى العريش، الفترة من ١٣-١٦ أكتوبر ١٩٩٠): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية، القاهرة، ١٩٩١، ص٢١٠.

٣٣ــ محمد عبد السميع : إيكولوجية القانون العرفى (أعمال المؤتمر المنعقد فى العريش، الفترة من ١٣-١٦ أكتوبر ١٩٩٠): المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية، القاهرة، ١٩٩١، ص٧٧

٣٤ــ أمل محمد محمود يوسف:أنماط البداوة فى شبه جزيرة سيناء كما تعكسها بعض عناصر التراث الشعبى، ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٨، ص١٠٥ (بتصرف) .

٣٥ ــ محمد عبده محجوب، وآخرون:دراسات فى المجتمع البدوى، مرجع سابق، ص٩٠ .

٣٦ــ حسن راتب: سيناء قلب ينبض، مرجع سابق، ص١٩٤، ١٩٢، ١٨٤ .

٣٧ــ ثابت أمين عواد : محافظة شمال سيناء " الدواعى الأمنية لا تعوق الاستثمار"، جريدة الأهرام " تحقيقات "، السنة ١٢٧، العدد ٤٣٠٤٠، ٨ أكتوبر ٢٠٠٤ .

Retrieved , 4/12/2004 , Available at: http : // www . ahram . org . eg /

٣٨ــ حسن راتب:سيناء قلب ينبض، مرجع سابق، ص١٩٤، ١٩٢ .

٣٩ــ احمد أبو زيد: المجتمعات الصحراوية فى مصر، مرجع سابق، ص٤٦١، ٤٦٠ .

٤٠ــ **انظر :**

- رزق بديوى: معلم التعليم الاساسى بالمناطق النائية بمحافظة شمال سيناء(تحديات الواقع، ورؤية لمواجهتها) دراسة أثنوجرافية، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، المجلد ٢، العدد ٣٣، ٢٠٠٤ .
- بهاء محمد حجاج : دور التعليم فى مواجهة تحديات التنمية فى المجتمع السيناوى، ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

٤١ــ سعيد عبد الله لافى : تعليم القراءة والكتابة للكبار، (طنطا، التركى للكمبيوتر والطباعة، ١٩٩٨)، ص٨٦، ٨٥ .

٤٢ــ ج. م. ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، ٢٠٠٦ــ إصدار مايو ٢٠٠٨، توزيع السكان طبقا للحالة التعليمية والنوع "١٠ سنوات فأكثر "، (أقسام، مراكز، شياخات، قرى) .

٤٣ــ ج. م. ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، ٢٠٠٦ــ إصدار مايو ٢٠٠٨، التسرب من التعليم الاساسى (للأفراد من ٦ إلى اقل من ١٨ سنة) .

٤٤ــ ج. م. ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، ٢٠٠٦ــ إصدار مايو ٢٠٠٨، توزيع السكان طبقا للحالة التعليمية والنوع "١٠ سنوات فأكثر "، (أقسام، مراكز، شياخات، قرى) .

٤٥ــ محافظة شمال سيناء : مديرية التربية والتعليم، إدارة الإحصاء والحاسب الآلى، بيان بإجمالى أعداد المدارس والطلاب موزعين على الإدارات والمراحل التعليمية والتبعيات للعام الدراسى ٢٠٠٩، طبقا للإحصاء الإستقرارى فى ١٥ ــ ١١ ــ ٢٠٠٨

٤٦ــ راجع في ذلك:

- رقية محمد عبد الله عبد العزيز : " دراسة تحليلية للأبعاد الاجتماعية للهدر التعليمى بين أطفال مرحلة التعليم الاساسى فى الريف " محافظة القليوبية ــ دراسة حالة "، دكتوراه، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥، ص١٦٣إلى١٦٥
- المركز القومى للبحوث التربوية : دراسة تتبعية لتسرب التلاميذ خلال مراحل التعليم، جهاز التوثيق والمعلومات التربوية، القاهرة، يونيه ١٩٧٤م
- محمد وجيه الصاوى : دراسة ميدانية لأسباب انصراف التلاميذ عن التعليم الابتدائى بقرية سمادون منوفية، ما جستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٦ .
- عبد الطيف محمود محمد : جهود أمية الأطفال المتسربين من التعليم فى مصر، ورقة بحثية مقدمة الى المجلس القومى للأمومة والطفولة، القاهرة، ١٩٩٣

٤٧ــ محافظة شمال سيناء :الكتاب الإحصائى، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، العريش، ٢٠٠٨

٤٨ــ للمزيد عن تأثير الاحتلال الإسرائيلى على الأوضاع التعليمية فى سيناء انظر :

- على القصاص: تقرير عن التعليم بسيناء فى فترة الاحتلال١٩٦٧/١٩٦٨ - ١٩٧٧/١٩٧٨، مقدمة إلى محافظة سيناء بالقاهرة، ١٩٧٩

٤٩ــ محافظة شمال سيناء : الكتاب الإحصائى، (العريش، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٨)

٥٠ــ انظر، محافظة شمال سيناء :، مدرية التربية والتعليم، مركز التطوير التكنولوجى، لعام ٢٠٠٩